

رئيس مجلس النواب العراقي يصل البلاد في زيارة رسمية



الغانم يولم على شرف رئيس مجلس النواب العراقي



الغانم مستقبلا الحلبوسي بمطار الكويت

وصل رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي والوفد المرافق له إلى البلاد أمس في زيارة رسمية تستغرق ثلاثة أيام.

وكان في استقبال الحلبوسي لدى وصوله رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم والنائب صلاح خورشيد وامين عام مجلس

الأمة علام الكندري والقائم بأعمال سفارة جمهورية العراق لدى دولة الكويت محمد رضا الحسيني.

اللجنة تبحث اليوم «ديوان حقوق الإنسان»

«حقوق الإنسان» البرلمانية تطالب بتسريع تطوير السجن المركزي وتنفيذ اتفاقيات تبادل السجناء



طالب رئيس لجنة حقوق الإنسان البرلمانية النائب عادل الدمخي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح بتسريع تطوير السجن المركزي وكذلك بدء تنفيذ تبادل السجناء مع الدول الأخرى من قبل وزارة الخارجية.

وحت الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة ووزارة الصحة على تزويد السجن المركزي بالمعدات الطبية المطلوبة.

وقال الدمخي إن اللجنة زارت السجن المركزي ونظارة مرور العاصمة التي حدثت فيها وفاة الوافد الباكستاني الأخيرة بحضور النائبين ثامر السويط و خليل ابل حيث تبين أن المكان كان مناسباً ونظيفاً ولكن بخشياً من التكدس في اعداد الموقوفين . وأوضح الدمخي أن وزير الداخلية سهل زيارة اللجنة في إطار التعاون لإعداد تقرير نصف سنوي من قبل الوزارة لتسليمه للجنة حقوق الإنسان .

وأضاف أنه في هذه الزيارة وجدنا انرا طيبا عن زيارتنا السابقة حيث تمت صيانة بعض المباني وكان المبنى متقدما ومتطورا وتم اتفاق اموال للصيانة والترميم واعداد مبني يتسع لـ400 نزيل بمشاركة جهات حكومية أخرى ذات صلة مثل التطبيقي ووزارة الاوقاف ووزارة الاشغال والصحة. وبين الدمخي: نحتاج من وزارة الصحة صيانة اكثر ومعدات جديدة ، ونشكر النائبين السابقين جمعان الحريش و وليد الطيطباتي اللذين كانا مهتمين بتطوير السجن بعدما دخلها لفترة من النائب عدنان عبالصمد .. وأشار إلى أن هناك جهودا من متبرعين وجهات خيرية لتطوير الساحات في السجن. وتوجه الدمخي بالشكر إلى وزير الداخلية على دعمه لعمل اللجنة وجهود الوزارة لتطوير السجن.

في موضوع آخر أشار الدمخي إلى أن لجنة حقوق الإنسان ستجتمع مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء لمناقشة بحث موضوع ديوان حقوق الإنسان اليوم الأحد .

دور الانعقاد الثالث؛

1280 سؤالاً منها 175 سؤالاً لوزارة المالية



جانب من احدى جلسات مجلس الأمة

شهد دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر 1280 سؤالاً إلى جميع الوزراء بالإضافة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الذي تلقى سؤالاً واحداً عن التزويد برؤية الحكومة وسياساتها العامة لكافة الوزارات والجهات الحكومية فيما يخص موضوع التوظيف ووفق إحصائية أعدتها شبكة الدستور بالتعاون مع إدارة التوثيق والمعلومات في قطاع المعلومات بالأمانة العامة لمجلس الأمة، فقد تبين أن وزارة المالية من أكثر الوزارات تلقياً للأسئلة بعدد 175 سؤالاً تلتها وزارة الصحة بعدد 148 سؤالاً ثم وزارة التربية والتعليم العالي بـ 147 سؤالاً، ثم وزارة التجارة والصناعة والخدمات بـ 115 سؤالاً، بعد دمج الوزارتين.

وتنظم الأسئلة المادة ((99)) من الدستور والمواد من ((121 - 132)) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ومن الضوابط المقررة للسؤال:

- أن يكون رئيس الوزراء أو الوزير مختصاً بموضوع السؤال.
- لا يجوز أن يوجه السؤال إلا من عضو واحد.
- يجب أن يكون السؤال موقعا من مقدمه، ومكتوبا بوضوح وإيجاز.
- أن يقتصر على الأمور التي يراد الاستفهام عنها من دون تعليق عليها.
- ألا يتضمن عبارات غير لائقة أو فيها مساس بكرامة الأشخاص أو الهيئات أو إضرار بالصلحة العليا للبلاد.
- وتقرر المادة [122] من اللائحة آلية التعامل مع السؤال لا تتوافر فيه الشروط السابقة حيث يجيز لمكتب المجلس استبعاده، فإن لم يقتنع العضو بوجهة نظر المكتب، عرض الأمر على المجلس للبت فيه من دون مناقشة.
- ومن الأحكام الأخرى المتعلقة بالسؤال:
- يدرج في جدول أعمال أول جلسة تالية من تاريخ إبلاغه للوزير المعني.
- لموجه السؤال دون غيره التعقيب على الإجابة ويكون التعقيب موجزا ومرة واحدة.
- لا يجوز تقديم السؤال أن يحوله إلى استجواب في الجلسة ذاتها.
- يخص نصف ساعة للأسئلة والإجابة عنها بعد الرسائل والأوراق.
- إذا استرد السائل سؤاله لكل حق عضو أن يتبناه وفي هذه الحالة يتابع المجلس النظر فيه.

